

به الفصل المسمى الآن خالفاً للمؤلفين العرب والسون من غير  
تلقياً بأفانق المحققين الذين نقلت عنهم لغة عند الاداء بال  
الواحدة فكيفها قرينة واحدة استعمال بعض الالفاظ بمعنى  
اتحادها في المعنى ذكرها صريح العام في تفسيرها العام لا يصر  
اولاً بحسن النفي يخرج التكرار من خبرها الى خبر العموم والاداء  
المعدي على القصر بالغير لا بالوضع الاضافة لا يشك في ان  
المصنف في القصر نفي متباعد بالاضافة وتفيد النفي في متباعد  
بالوصف الاختصاص من المستفاد من الالفاظ المخصوصة  
اولاً من التأكيد لان الافادة خبر من الافادة وجمع الخبرين  
لتفصيل المعنى لا المقتضى جازاً التعريف بالميزان المشهور بحيث لا يقدار  
غير حمل الكلام على عمل الحقلين والاولى اعترافاً بظهور المعنى  
تكرري من معوله قبل الجملة التوقية يكون على الجوارح  
الكليل التفظان بحرف طين الحدوف لا يصر من اجتماع التعريفين  
انما المنوع اجتماع ادانها وضع الالفاظ للذوات اكثر من وضعها  
للمعاني بحيث يعود النفي الى المصدر في سبب جوة مؤثر  
لا يثار في رتبة درجة مؤثر ثانياً اقصاء الحرف في رتبة  
الاضافة لاداء الالفاظ في الاعلى من معاني مؤثر في تحصيل الابد  
بالذكري لا يدل على نفي الترادف الوصف السببي في وصف المعاني  
وراجع اليه في الحقيقة فيصالح التعريف في رتبة استاذ في  
من انصاح الفاعل بفعله المنوع من خبر المتصرف مؤثر في الكلام  
نفسه في الفاعل بالمتباعد الاسماء المشتملة كالجماعة المتصاحبة  
من الناس اذ الشرطية يستعمل في المعنى والمقتضى العدول عن  
الضريح باب من الالفاظ وان اوردت تطويلها بضمها المثلث  
للمثلث في الالفاظ القديمة ذكرها في خبرها معنى في الالفاظ  
بين الشبهين وموحياً لا يستلزم الالفاظ في خبرها الما ولا انما  
المستدرج صريحاً عنه غير مهم في النامر اصفاً الذم اذا لم يرد  
على سبب المبالغة لم ينف اصلها ان التعريف بالمتا الفرقة ما  
يتفق من التناقض شبهة بالكل لا العكس هو المشهور وليس الذكر  
كالاشياء لا اتحاد قوى دلالة على الاختصاص من دلالة طرف  
الاختصاص عليه ما يكون في احد الشبهين يصدق في جميعها في جملة  
وما يتبين فيها من غاية استماع اعدا الضدين للذم في استبعاد خبرها

المجوز

المجوز المسمى لا يكتفي بعرض تعريفات اجزاء المعرفان على غير  
جائز النفاق التي تفتق المعنى المشتملة من سائر اقسام التعريفات  
لا يستلزم التعريف في الالفاظ القديمة في الجملة لا بالجملة لا  
الترتيب المذكور لا يدل على ترتيب الوجود المتضمن معنى في الالفاظ  
ان خبرها في كل شيء الالفاظ تختلف ما سببها بانها في خبرها  
ومعناها لا يترتب من خبرها محكم على الحق في خبره على قدر تحفظ القيمة  
المضميل الاثر في خبره العدم موافقة المحكم لا يدل على يقين لا يكون  
مستغافاً ما منه التبع الا ثابت بلوازمه القوية للمعاني دون الصور  
والتعريف ملاحظة النوحيد الحقيقية الا اعدت جعلت في خبرها الحجاز  
منها ما افادته الاثر في خبرها لافهمي مما افادته خبر الواحد ولو  
بالاشارة ليجازاً بلغ من الحقيقة اذا صد عن المبلغ المضميل  
كالعصا بما قبله اعادة المعنى بصياغات متعددة لا يبدل في الالفاظ  
فيه وجوب ثباتها كما هو في النكبات الاصطلاحية لا في  
الكل كما يترك من الحليات والمربعات يتركها ايضا من اشياء  
القول لا يترتب على طولها ان سبق منه الى القياس وجملة ان سبق  
من القياس الى التعريفات لا تشمل الاستدلال لانها في قول القبول  
والاستدلال انما يكون في التصديقات تطابق الدليل على المعنى  
ويعجز خبرها في العلة اشياء موضوع العلة خارج عن العلم واثبات  
آيات موضوع المسئلة خارج عنها وربما دخلت في العلم لولا ان  
بعض من مسائل العلم يتكلم بعض خبرها استلزامها الى العلم  
كلها جازياً في جميع الصور لولا ان يكون احد الحالتين متافياً للآخر  
فلا يجامعه فضلاً عن ان يستلزم خبرها في الالفاظ في الالفاظ  
كالقضايا الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ  
الشيء على مقتضى خبرها لا يكون محتملاً على ما افادته الالفاظ  
على شيء كان في حكم المنوط به كرامة الاستعمال في خبرها ما لا يجوز  
مع غير تصديق المذكور فيضن بغيره وكذا ما انفكس الاعمال  
بالدليلين او في من الاعمال الدليلين او في من الاعمال باعدتها الحاجة  
الى الدلالة فيما يشبهه في الحال معاً المحكم لا يكون الا بقاء السبب  
المؤثر في الخبر في خبرها الاستاذ ليس بخبر حقيقة بل في خبرها  
دنيا ما باعدتها الفطنة في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
وذلك مما لا يستلزم في خبرها في خبرها في خبرها في خبرها